التسلح والإنفاق العسكري السعودي
رؤية إستراتيجية في الدوافع

م.د.فايق حسن الشجيري م.د. منعم خميس مخلف

المقدمة

يعد موضوع التسلح والإنفاق العسكري من أهم المواضيع على صعيد الإستراتيجية القومية للدولة من جهة ،وعلى صعيد العلاقات والاستراتيجيات الدولية الدولية من جهة أخرى. فالدول ما فتئت تهتم بمسألة التسلح منذ بدء الخليقة حتى الوقت الحالي ، وستستمر مستقبلاً ، وان كانت تختلف من وقت لأخر، وذلك حسب ظروف كل ودولة فضلاً عن طبيعة العلاقات الدولية السائدة في تلك الحقبة.

وفي ظل حالة الاضطراب التي تسود منطقة من أهم مناطق العالم، وأكثرها حيوية إلا وهي منطقة الخليج، نجد إندفاع حكومات تلك الدول إلى تسارع وتائر التسلح، وزيادة ملحوظة في نسب الإنفاق العسكري بغية الحصول على مزيد من تلك الأسلحة وتقنياتها، والمملكة العربية السعودية واحدة، من بين تلك الدول التي أخذت وتائر التسلح ونسب الإنفاق العسكري فيها ترتفع بشكل ملحوظ .

ونجد أن هذا التسلح وتسارعه له دوافع ومبررات، منها ماهو واقعي وحقيقي ومنها ماهو مبالغ به أو ذرائعي، وهذه الدوافع تقسم إلى داخلية وخارجية، إذ أصبحت السعودية لها مكانة متقدمة بحسب نسب التسلح ومعدلات الإنفاق العسكري على مستوى المنطقة بل والعالم.

وهنا تنبع إشكالية البحث من ضرورة تأشير وتوضيح أثر المتغيرات والدوافع الداخلية والخارجية في مسألة التسلح والإنفاق العسكري السعودي، وضرورة تأثير الأولوية، هل هي للدوافع والمتغيرات الداخلية أم الخارجية؟ وعليه تمحورت أسئلة البحث المركزية في الآتي:

١. ما المقصود بالتسلح؟ والإنفاق العسكري والدوافع؟ وما هي العلاقة بينهم وبين القوة الشاملة للدولة؟
٢. ما هو موقع المملكة العربية من ناحية التسلح والإنفاق العسكري على صعيد المنطقة والعالم؟ وكيف تطور نسب التسلح والإنفاق العسكري؟
٣. ما هي الدوافع الداخلية والخارجية نحو التسلح وزيادة الإنفاق العسكري؟
٤. ما هي أثاره سلبياً وايجابيا؟وأخيرا ما هو مستقبل التسلح والإنفاق العسكري السعودي؟

وعليه سنعتمد فرضية مفادها أن هناك علاقة طردية موجبة مابين التسلح وزيادة، الإنفاق العسكري السعودي وحالة عدم الاستقرار الأمني على المستويين الداخلي والخارجي لها.

أولا: الإطار النظري والمفاهيمي

تتطلب أية دراسة عملية أن يكون هناك تحديد وضبط للمفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة، ولا سيّما عند التعامل مع ظاهرة من الظواهر الإنسانية التي يكون للخلافات الأيديولوجية والفكرية واختلاف الرؤى والتوجهات، وعليه استناداً لما تقدم دراسة وتحديد المفاهيم وماذا نعني بها تأسس مدخل فكرياً لمتابعة أداء الظاهرة والاقتراب منها تحليلاً، وعليه سنعمد إلى وضع تأطير مفاهيمي لمفهوم التسلح، الإنفاق العسكري، الدوافع ومن ثم علاقة التسلح والإنفاق العسكري بالقوة القومية الشاملة للدولة.

١. التسلح

رغم تعدد مفاهيم التسلح وتعريفاته وامتزاج مفهوم التسلح ببعد فلسفي، فضلاً عن ارتباطه وامتزاجه بالقوة العسكرية ومفاهيمها مما قاد إلى التنوع ، الذي حاول إعطاء مفهوم نظري خاص

بظاهرة التسلح، ورغم اختلاف الباحثين والمختصين في مجال التسلح في تعريفاتهم لهذه الظاهرة، إننا نجد أنهم جميعاً- تقريباً- انطلقوا بتحديد التسلح من خلال الهدف أو الدافع من وراء هذا النشاط الإنساني الذي هو حق سيادي كفله القانون الدولي ويعبر عن حاجة الإنسان وسعيه نحو الأمن[١].

ونستطيع تصنيف الدوافع من وراء هذه العمليه –اي التسلح- الى ثلاث انماط رئيسية اولهما داخلي وثانيهما خارجي، وثالثهما يمزج مابين الداخلي والخارجي.

فالبنسبة لتسلح بوصفه نشاط ذو دافع داخلي، نجد أن "هانز مورغنثاو" عرفه بانه "النتيجة الطبيعية لبعض العوامل النفسية وطالما بقيت هذه العوامل قائمة وموجودة، فأن تصميم الشعوب على تسليح نفسها يظل قائما وموجوداً، فالتسلح يهدف الى البقاء الشخصي على مستوى الفرد والبقاء القومي في مستوى الدولة"[٢].

وهنا نجد أنه تم التركيز على العوامل السيكولوجية في مسألة التسلح، إما "توماس شلينج" فيعطى تعريفاً أخر للتسلح بوصفه "مجموعة الأدوات والوسائل التي تسعى الدولة لامتلاكها لإغراض الدفاع أو الهجوم سواء كان ذلك عن طريق التصنيع الداخلي او الاستيراد من الخارج لتامين سيادتها ووحدة أراضيها واستقرارها الداخلي"[٢]، فالاستقرار الداخلي وتامين السيادة وإنفاذ القرار هو جوهر ما يدفع للتسلح.

إما التسلح بوصفه ذو دافع خارجي فنجد أن "كاظم هاشم نعمة" يعرفه بأنه"ذلك النشاط الذي تلجأ له الدولة بهدف زيادة قدراتها العسكرية لتحسين منزلتها النسبية، عن طريق إحداث تغير مقصود في علاقات القوة لصالحها عن طريق التسلح".[٣]

إما"صموئيل هنتغتون" فقد جمع مابين البعدين الداخلي والخارجي، وعرف التسلح بوصفه "استعمال قدرة الدولة على مواجهة أي تمرد داخلي أو عدوان خارجي وتأمين حماية مستمرة لكيانها، عن طريق زيادة قدراتها في القوة العسكرية"[٤].

٢. الإنفاق العسكري

عرف تقرير التنمية البشرية الإنفاق العسكري بأنه "جميع نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم فضلا عن بناء وشراء المواد والمعدات العسكرية كما يشمل البند أيضا المساعدات العسكرية في نفقات البلد المانح"(٥).

إما حلف الشمال الأطلسي فيعرفه بأنه "نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى ذات العلاقة بالنواحي العسكرية بما في ذلك التجنيد والتدريب والتشييد وشراء اللوازم والمعدات العسكرية، ولا يدخل الإنفاق المدني الذي تقوم به وزارة الدفاع ضمن إطار تعريف النفقات العسكرية، لكنه يضم المساعدات العسكرية في نفقات البلد المانح".(٦)

والإنفاق العسكري يمثل جزءاً مهماً وحيوياً من الإنفاق العام للدولة، وتحرص الدول على وضع ميزانية ملائمة تبعاً لطبيعة ظروفها من جهة وأهدافها وطموحاتها المحلية والإقليمية والدولية من جهة أخرى.

وعليه فالإنفاق العسكري هو : تلك الموارد المكرسة للدفاع في الموازنة العامة أو بأنها جزء من الإنفاق العام للدولة، من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لخطر الخارجي أو لمواجهته خطر واقع عليها فعلاً أو لتسخير قواتها لأهداف توسعية.(٧)

٣. الدوافع

يجب دراسة القوة التي تدفع باتجاه قيام هذه الدولة او تلك بالتسلح ولتحقيق أهدافه، فالواقعية شرط أساسي يتوقف عليه العمليات الحركية والمركبة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة من تلك العملية، ويشير مصطلح الدافع "Motive" أو الدافعية "Motivation" إلى مجموعة الظروف الداخلية والخارجية التي تحرك الفرد أو الدولة، من أجل تحقيق حاجاته وتحقيق التوازن أو إعادة التوازن عندما يختل، وللدافع ثلاث وظائف أساسية في السلوك على مستوى الفرد أو الدولة وهي تحريكه وتنشيطه وتوجيهه والمحافظة على استدامته حتى تشبع الحاجة ويعود التوازن، كما يشير مصطلح الدافعية إلى

حالة فسيولوجية-نفسية داخلية تحرك الفرد العادي أو صانع القرار في الدولة للقيام بسلوك معين في اتجاه معين لتحقيق هدف محدد، وإذا لم يتحقق شعور الإنسان والدولة بالضيق والتوتر حتى يحققه أو تحققه، ويشير "ماكيلاند" إلى دافعية الانجاز التي هي عبارة عن تكوين افتراضي يعني الشعور المرتبط بالأداء.(٨)

٤.العلاقة مابين التسلح والإنفاق العسكري والقوة الشاملة للدولة

إن التسلح والإنفاق العسكري يّعدان عناصر أساسية في قوة الدولة والعنصر في ترجمة تلك القوة لدور سياسي مؤثر، ولكن يجب أن نفهم العلاقة مابين القوة القومية من جهة والتسلح والإنفاق العسكري من جهة أخرى، فالقوة القومية : هي التأثير النفسي أيّ بمثابة محصلة علاقات التفاعل بين طرفين أو أكثر، والتي تتميز بقدرة أحد طرفيها على دفع الأخر نحو القيام بعمل معين لايقوم به من تلقاء نفسه سواء أكان ذلك باللجوء إلى صيغ الإكراه المادي أم لم يلجأ إلى ذلك.(٩)

ولكن يجب أن تعرف إن القوة الشاملة ليست عسكرية فقط، وإنما مجموعة قوى متفاعلة فيما بينها، وأن اختلفت الأولويات في تحديد العنصر الأهم هل هو العسكري أم الاقتصادي، الجيوستراتيجي أم التقني المعلوماتي، وهناك من يربط بين القوة والحرب والعنف المسلح، بل أن البعض يعدهما مترادفان، وعموماً هناك نمطين من العلاقة بين القوة القومية والتسلح والإنفاق العسكري :(١٠)

النمط الأول: علاقة طردية موجبة تتمثل في دور زيادة التسلح في رفد قوة الدولة الشاملة، بزيادة مماثلة من حيث التأثير.

النمط الثاني:علاقة عكسية سالبة تتمثل في أثر تزايد التسلح على تناقص القدرة التأثيرية لعناصر القوة القومية الشاملة للدولة، إذ سيكون التسلح هنا أداة استنزاف الجسد الذي توجد فيه عناصر القوة الأخرى لا سّيما الاقتصادية، مما يؤثر بشكل عام على نوعية العلاقة تلك التي تتحدد بطبيعة الحال بعدة اعتبارات منها نوعية القيادة السياسية وطبيعة عناصر القدرة الخاصة بالدولة فضلاً عن طبيعة النظام الدولي وتطوراته وديناميكيته.

ثانيا: التسلح والإنفاق العسكري السعودي

تسعى المملكة العربية السعودية إلى إستراتيجية تنويع مصادر تسلحها والحصول على أسلحة حديثة بتقنيات متقدمة، فضلاً عن الأسلحة المتقدمة للرصد ألاستخباري، و في هذا البحث سنركز على دراسة أنواع الأسلحة، وبيان اتجاهات ذلك التسلح والإنفاق العسكري، فالأنواع والأعداء تختلف من سنة إلى أخرى ومن حقبة إلى ثانية، فنجد أن رصد ميزانية سنة ٢٠١٠ لشراء (20) طائرة من نوع (C١٣٠) وخمس طائرات تموين من طراز (K.C) و(١٢٠) محرك طائرة و(٢٥) لينك (١٦)، وهو نظام لحلف الشمال الأطلسي لتبادل المعلومات التكتيكية بين الوحدات العسكرية، وقطع غيار التدريب الفردي، فضلاً عن الصواريخ من طراز توما هوك.(١١)

ويشير "انطوني كوردسلمان" إلى إن المملكة العربية السعودية، ركزت في تدعيم قدراتها الدفاعية من خلال الحصول على صواريخ سام القصيرة والمتوسط والبعيدة المدى، ولكنها بدأت مؤخرا بالاهتمام بأجهزة الاستشعار عن بعد، وأجهزة المخابرات والقدرات اللازمة للاستطلاع الجوي والدفاع الصاروخي.

إن مسألة التسلح هي قرار استراتيجي يتأثر بشكل واضح بالبعد الاقتصادي والطموح السياسي للدولة، ويرى البعض أن هناك لدى المملكة العربية السعودية طموحات نووية، وتشير بعض المصادر السعودية إلى إن الفجوتين الزمنية والتقنية ليس عائق،إذ أن الرؤوس النووية يمكن أن تشتري جاهزة من الخارج، مع العمل بالتوازن لبناء منصات إطلاق صواريخ كما على المملكة العربية السعودية،إن التغير منحى برامجها النووي السلمي ليكون ثنائي الإبعاد twin-track nuclear weapons programme، ويشمل المجال العسكري البدء بتخفيف اليورانيوم وصولاً إلى تطوير وضع الأسلحة على المدى الطويل(١٢).

ويكون هناك اتجاه التسلح نحو مزيد من تطوير قدرات القوات الجوية والدفاع الجوي والدفاع الاستراتيجي ضد الصواريخ ارض ارض أهمية

استثنائية في عمليات التسلح، كما أن التوجه نحو المفاعلات النووية السلمية أثارت تساؤلات عن إمكانية تحويلها إلى طابع عسكري.[١٣] وأن المملكة العربية السعودية اتجهت نحو التسلح ومزيداً من الإنفاق العسكري منذ مدة طويلة، لاسيّما في مجال بناء عسكري وامني استخباراتي لتحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي في المنطقة، ويمكن أن نوضح تطور العمليات التسلح والإنفاق العسكري (بالجدول ١) :

(جدول-١) تطور الإنفاق العسكري السعودي ونسبته من الإنتاج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه (٢٠٠٠-٢٠١٢)

السنة	الإنفاق الدولارات بمليارات	نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الإنفاق العسكري بالدولار
٢٠٠٠	١٩,٩٣	١٠,٦	٩٧٣
٢٠٠١	٢١,٢	١١,٥	١٠١٢
٢٠٠٢	١٨,٧	٩,٨	٨٣٨
٢٠٠٣	١٨,٧	٨,٧	٨٥٤
٢٠٠٤	٢٠,٨	٨,٣	١١١٩
٢٠٠٥	٢٥,٢	٩,٧	–
٢٠٠٦	٣١,٢٥	١٠,٢	–
٢٠٠٧	٣٣,٨	–	–
٢٠٠٨	٣٥,٠٠	–	١٥٠٠
٢٠٠٩	٣٩,٢٥	٩,٥	١٦٠٠
٢٠١٠	٤٥	١٠	١٧٥٥
٢٠١١	٤٨,٥	٩,٨	–
٢٠١٢	٥٤,٢	١٢	١٧٢٠

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥، كتاب سبيري التسلح ونزع السلاح الدولي، معهد

ستوكهولوم، للأعوام ٢٠١٢،٢٠٠٨،٢٠٠٥. وكذلك عبد الرحمن نوزاد العتيبي، الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، نظره تحليلية، على الرابط www.google.com.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك اتجاهات مطرد إيجابياً في حجم الإنفاق العسكري السعودي،إذ نجد أنه ارتفع إلى (٢٦٠٪) رغم أنه إنفاق هائل بالأساس، ومن جهة أخرى نلاحظ ارتفاع نسبة الإنفاق بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي مثلت مايزيد عن (١٠٪) من الناتج المحلي السعودي ، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٢٩,٥٤٠) دولار،إما مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١١ فنجده وفقاً للجدول (١) ارتفع بنسبة (٠,٧٧)[١٤]، وهي نسبة مرتفعة نسبياً، إما بالنسبة لنصيب الفرد من الإنفاق العسكري فنجده مرتفعاً نسبياً أيضا، وعليه ومن نظرة للجدول (١)، نجد أن المملكة العربية السعودية تمتاز بإنفاقها العسكري المرتفع، ولها وزن نسبي يقدر بحوالي(٧٣,٦٪)، من الإنفاق العسكري العام لدول مجلس التعاون الخليجي جميعاً، ونجد أن المؤشرات في ارتفاع مستمر، وفي مجال استيراد السلاح، فان كندا التي باعت إلى دول الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م صفقات سلاح وصلت قيمتها إلى (٢١٣) مليون دولار، ويمثل ذلك ١.٦٪ فقط من مجمل تصدير كندا للسلاح خلال تلك الفترة الزمنية ،ومن زاوية كمية السلاح المصدر ومجمل تكلفته، تأتي المملكة العربية السعودية على قمة مجموعة الدول التي استوردت من كندا بما قيمته ٩ملايين دولار خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م وتأتي بعدها عمان ،الإمارات، (إسرائيل)، مصر، الكويت، العراق ،الأردن، لبنان، قطر، تركيا، تونس، البحرين، إيران، ليبيا، اليمن، إثيوبيا، بإجمالي قدره (٢١) مليون دولار خلال تلك الفترة[١٤].

وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠م ،قامت المملكة المتحدة بتصدير مواد ومعدات عسكرية إلى دول الشرق الأوسط بما قيمته (١,٨) مليار جنيه إسترليني وأصدرت (٧٤٩) رخصة تصدير لمواد ومعدات اشتملت على طائرات هليكوبتر ، قوارب ، مراقبة للسواحل، قطع غيار للطائرات، أسلحة نارية، ذخيرة، غازات،قنابل مسيلة للدموع، صواريخ، قطع

لهياكل المدرعات، فلاتر لأجهزة الحماية من هذه الغازات، دروع حماية للتعامل مع المتظاهرين وغير ذلك من المعدات ،وكانت حصة المملكة العربية السعودية من هذه الاستيراد ما قيمته(٧,١٣٩) مليون جنيه إسترليني [١٥]

إما بالنسبة لموقع المملكة العربية السعودية في مستوى الإنفاق على التسلح مقارنة بالدول النامية، فنجد أن المملكة العربية السعودية تتصدر القائمة للسنوات من ٢٠٠١-٢٠٠٩، كما يمكن توضيحه في (الجدول٢)

(الجدول -٢) مقارنة الإنفاق العسكري للدول النامية للسنوات (٢٠٠١-٢٠٠٩)

الدولة	معدل الإنفاق بالمليار للسنة الواحدة	النسبة الإجمالية من الإنفاق الكلي للدول النامية	المرتبة
السعودية	٣٦,٧	١٦	١
الهند	٣٠,٨	١٤	٢
الإمارات	١٥,٣	٧	٣
الصين	١٢,٩	٦	٤
مصر	١٢,٣	٥	٥
باكستان	١١,٨	٥	٦
إسرائيل	٧,١	٣	٧
سوريا	٦,٥	٣	٨
فنزويلا	٥,٨	٣	٩
الجزائر	٤,٩	٢	١٠
الدول النامية المتبقية	٨,٩	٣٦	١١

المصدر: تقرير صادر عن خدمة أبحاث الكونغرس ١٤ابريل ٢٠٠٩، منشور في موقع اكتروني بتاريخ الدخول ٢٠١٣/٨/١٦.

نلاحظ من الجدول أعلاه، إن السعودية تتربع في قمة هرم الدول النامية في معدلات الإنفاق العسكري، وتحتل المرتبة الأولى من بين تلك الدول وبمبلغ (٣٦,٧) مليار دولار سنويا للسنوات من (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، وقد احتلت بالنسبية(١٦٪) من إجمالي نسبة الإنفاق في كل الدول النامية.

وتقدمت السعودية في دول تعد بمرتبة القوى العظمى إقليميا " super regional powers"، ولها مشاريع واستراتجيات خارج حدودها كالصين والهند، وهذا مؤشر واضح في محاولة السعودية لعب دور محوري في مستوى الدولة النامية وليست منطقة الخليج فحسب، وهي تنفق بشكل كبير على ترسانتها العسكرية، مما أهلها لأن تحتل المرتبة الأولى في كل الدول النامية متقدمة على الهند اقرب دول النامية للسعودية، من حيث الإنفاق العسكري بأكثر من (٦) مليار دولار سنوياً ويتسع هذا الفارق باستمرار.

إما بالنسبة لموقع المملكة العربية السعودية على سلم دول العالم، من ناحية الإنفاق العسكري لحصولها على الأسلحة والمعدات والتقنيات، فتجدها تحتل مكانا متقدماً في ذلك السلم (الجدول٣) يوضح ذلك.

(جدول٣) دول العالم الأكثر إنفاقا عسكرياً لعام ٢٠١٢

الدولة	حجم الإنفاق المليار دولار	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الارتفاع او الانخفاض لسنة ٢٠١١
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٦٨,٦	٤,٤	١,٢-
الصين	١٥٧,٦	٢	٧,٨+
روسيا	٩٠,٦	٢,٨	٠,٢٧-
فرنسا	٦٢,٦	-	٠,٣-
بريطانيا	٢٩,٨	٢,٦	٠,٨-
اليابان	٥٩,٢	١	-
السعودية	٥٤,٢	٨,٩	١١,٧+

ألمانيا	٤٨,٦	١,٤	١-
الهند	٤٨,٣	٢,٥	٢,٨-
البرازيل	٣٦,٨	١,٥	١,١-

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد في كتاب سبيري لعام ٢٠١٢ وكذلك budgent ،australineen department of defence 200 prolin statement 2006.

ومن نظرة تحليلية للجدول أعلاه، نجد أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة السابعة في مستوى العالم، من حيث حجم الإنفاق السعودي، رغم إنها قللت من نسبة الإنفاق العسكري عن عام ٢٠١٠، ولكنها عن عام ٢٠١١ بنسبة(١١,٧٪)(٨,٩٪) من الناتج القومي الإجمالي السعودي، ونلاحظ من الجدول كذلك إن معظم الدول الأكبر من حيث الإنفاق العسكري في العالم ، قد تناقصت نسب الإنفاق فيها عن نسبة عام ٢٠١١، باستثناء الصين التي زادت نسبة إنفاقاتها بحوالي (٧,٨) من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت المملكة العربية السعودية الأعلى نسبة من حيث الزيادة، رغم أن المصالح القومية للصين هي اكبر وأكثر حيوية وانتشار عالمي من المصالح السعودية، وعلية يبدو أن هناك محاولة من السعودية إظهار مكانة دولية مصطنعة.

ثالثا : دوافع التسلح السعودي

تّعد منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، من أكثر مناطق العالم اضطراباً، ومن ثم تتجه دول هذه المنطقة إلى حد المبالغة أن تعتمد صفقات تسلح ضخمة سواء أكانت تلك الصفقات سرية أم علنية، وتّعد المملكة العربية السعودية أكثر دول المنطقة إنفاقا على التسلح الذي اتجه منذ منتصف خمسينات القرن العشرين، إلى مصدرين أساسين للسلاح هما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المسلمات في العلاقات الدولية أن يكون لأيّ دولة كانت صغيرة أم كبيرة، غنية أم فقيرة تسعى أو تطمح لامتلاك أسلحة متطورة لتأمين

آمنها القومي وحدودها وسيادتها، فالقوة العسكرية هي التي تّحد من إمكانية أيّ دولة للتوسع والهيمنة أو للحفاظ على وضعها الإقليمي والدولي، فالمصلحة القومية ترتبط بشكل وثيق بالقوة وتعد من ركائز الأساسية القوة العسكرية[١٦]، التي باتت ضرورية للدولة الساعية للبحث عن دور مؤثر في الساحة السياسية الدولية، فالدول تسعى لزيادة قدراتها العسكرية وترسانتها التسليحية أو تطويرها باستمرار من اجل مواكبة التطور الحاصل على صعيد العلاقات القوة الدولية.[١٧]

ويمكن القول أنه يمكن تقسيم الدوافع المتعلقة بالتسلح السعودي إلى نوعين أساسيين تندرج في ضمنها عدة متغيرات:

١.الدوافع الداخلية

شهدت المملكة العربية السعودية داخليا تصاعدا في المواجهة مع التنظيمات المسلحة ومع تعرضها لسلسلة من التفجيرات ، التي عكست تحولاً في أسلوب الجماعات المعارضة من التشكيك في شرعية النظام ورفض الوجود العسكري الأمريكي في السعودية، إلى استخدام العنف المباشر مع النظام.وقد كشفت هذه التفجيرات عن اختراق الداخل السعودي شعبيا ومؤسسيا.وهو ما دفع التأكيد على مسارين متوازيين:

الأول هو الدخول في مواجه مفتوحة مع هذه الجماعات ومن يواليها من رجال الدين والفكر، والثاني هو الإصرار على الاستمرار في عملية الإصلاح السياسي والإداري.[١٨]

إن الاضطرابات التي تشهدها المنطقة بين حين وأخر، وحالات الحراك الاجتماعي داخل البلدان المنطقة، وخوف المملكة العربية السعودية من انتقال التحركات إلى داخلها، يدفعها إلى أن تلجأ للتسلح للحفاظ على دعم دولي لتحقيق مكاسب داخلية، وهي إحكام قبضة السلطة على الداخل السعودي، وكذلك تنامي ظاهرة الإرهاب المتزايد ووجود ما يعرف (بالخلايا النائمة) داخل المملكة العربية السعودية، دفع بها إلى الاستمرار في سياسة تسليحية من أجل الحصول على أسلحة متطورة، تستطيع معها إخماد أيّ حركة

مناوئة، وتحاول المملكة العربية السعودية سبيلاً إلى ذلك من تعميق علاقاتها التسليحية لاسّيما مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتشكيل قوة مهام مشتركة لمكافحة الإرهاب المتزايد في السعودية، رغم أن البعض يرى في ذلك بمثابة مزيداً من صب الزيت على النار.[١٩]

وفي هذا المجال كشف وزير الداخلية السعودي ورئيس المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب ما بين ٥-٨ شباط /فبراير عام ٢٠٠٥م بمشاركة أكثر من (٦٠) دولة ومنظمة عالمية في الرياض خلال ترؤسه الجلسة الأولى للمؤتمر الأمير "نايف بن عبد العزيز" إن السعودية شهدت خلال العامين الماضيين (٢٢) حادثا إجراميا ما بين تفجير واعتداء واختطاف ونتج عن ذلك مقتل (٩٠) مدنيا إلى جانب إصابة (٥٠٧) شخص بينما قضى في المواجهات (٣٩) رجل امن وأصيب (٢١٣) آخرون في حين قتل من (الإرهابيين) (٩٢) فردا وأصيب (١٧) منهم، وتجاوزت الخسائر المادية في الممتلكات والمنشآت مليار ريال سعودي [٢٠]

اللافت في العمليات المسلحة التي كانت المملكة العربية السعودية ساحة لها، هو ما بدى تحولا في إستراتيجية الجماعات المسلحة التي نفذتها فمنذ قيام الجماعات المعارضة المسلحة السعودية بأول عملياتها ضد القوات الأمريكية في السعودية عام١٩٩١م ، وهناك استراتيجيات باتت واضحة في عمليات هذه الجماعات ذات الأسماء المختلفة تتمثل في التركيز على الوجود الأجنبي في السعودية ومنطقة الخليج وعدم الدخول في جدال أو خلاف مع الحكم السعودي باستثناء توجيه انتقادات بما وصف بأنه"استضافة قوات أجنبية على ارض الإسلام"[٢١].

ومن جهة أخرى، فأن طبيعة النظام السياسي السعودي بشكل الملكي ودرجة استقرار السياسي، وخشية من أية توترات تدفع باتجاه تحركات مناوئة لحكم العائلة كل ذلك دفع باتجاه مزيد من التسلح والإنفاق العسكري، للحفاظ على شكل النظام من جهة، و إي حالة تهدد استقراره أو تضر بمصالحه من جهة أخرى.

وكذلك فأن المتغيرات الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في زيادة الإنفاق العسكري،إذ كلما كانت الدولة غنية كلما كانت أكثر قدرة على

الإنفاق العسكري[٢٢] وهذا الحال ينطبق تماماً على المملكة العربية السعودية التي بلغ ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من (٩٠٠) مليار دولار سنوياً، فهي تحاول تحقيق ما يمكن تسميته نموذج الاندماج السياسي العسكري "military fusion political"، وينطوي هذا النموذج على نمط من شبكات تبادل المنفعة بين المؤسسة العسكرية والنظام الحاكم لا سيما المملكة العربية السعودية- بزيادة الإنفاق العسكري لتحقيق أهداف متعددة تسعى النخبة السياسية والعسكرية تحقيقها، لاسّيما إذا كانت لديها مخاوف من طرف إقليمي مناوئ -إيران مثلاً- أو فرض الهيمنة الإقليمية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي- أو التأثير في المحيط الإقليمي.[٢٣] ،تجاه كل من العراق والأردن ومصر وغيرها، وهذا مايعطي دعم للسلطة السياسية،إيّ ما يوجد علاقة قوية ومترابطة، بل وحتى عضوية مابين القوة العسكرية والسلطة السياسية من اجل الاستمرار في دعم سلطة النظام السياسي القائم، وترسيخه وثبات ركائزه، ومنع أية محاولات انقلابية ضده أو تحرك سياسي باتجاه تقويض جزء من سلطات الواسعة.

كما أن هناك دوافع داخلية معلنة كالعمل على تحديث المنظومات الدفاعية العسكرية، وإيجاد فرص عمل وتنمية الصناعة العسكرية، لا سّيما وإذا ماعرفنا أن بعض الصفقات يضع شروط كتصنيع بعض أجزاء تلك الأسلحة في المملكة العربية السعودية، وهذا يعني انتقال الخبرة العلمية وتحريك عجلة الاقتصاد القومي السعودي،[٢٤] لكن تلك الترتيبات لانعتقد أنها تصل إلى الدرجة التي يعتد بها فتبقى هذا الأهداف الثانوية.

إن حجم الموارد الاقتصادية ولا سيما الصادرات النفطية السعودية المرتفعة جداً تساعد كذلك على زيادة الإنفاق العسكري، لاسّيما وأن لم يكن هناك مجالات لعرف تلك الأموال الضخمة، فنعتقد أن ذلك يّعد دافعاً باتجاه مزيد من التسلح والإنفاق العسكري، وهذا مايحقق نوع من الأمن والشعور بالأمان وإمكانية حماية تلك الموارد الضخمة التي تأتي من مساحة المملكة العربية السعودية المترامية الأطراف،إي إن الاعتبارات الجيوستراتيجية كانت دافعاً لمزيد

من الإنفاق العسكري لبناء قوة قادرة على تأمين تلك الأراضي التي توجد فيها اكبر احتياطات النفط في العالم والذي يّعد لمصب الاقتصاد العالمي.

٢. الدوافع الخارجية

كما اشرنا في الإطار النظري والمفاهيمي أن للتسلح دوافع خارجية أيّ بضغط في البيئة الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي، ولعل وقوع المملكة العربية السعودية في بؤرة دائرة التوترات الإقليمية والدولية ، ومنطقة يمكن أن نطلق عليها بحق وصف نقطة ارتطام الاستراتجيات الدولية والتقاءها، والتسلح يّعد الأداة الرئيسة التي تحاول أيّ دولة عن طريقها، وما يقع تحت تصرفها من قوى للحفاظ على توازن القوى القائم أو إعادة فرضه.[٢٥]

ولكن لا يعني بتوازن القوى المفهوم التقليدي، وإنما التوازن المرغوب والذي يحقق مصلحة الدولة، وعليه تلجأ القوى الأقدر عسكرياً إلى إعادة فرض التوازن المرغوب في حالة اختلاله، وهنا تلجأ المملكة العربية السعودية إلى التسليح وزيادة الإنفاق العسكري من أجل تقوية ترسانتها العسكرية وقدراتها لتحقيق التوازن المرغوب من قبلها في المنطقة. وعلى هذا الأساس سوف ندرس الدوافع الخارجية.

اـــ الولايات المتحدة الأمريكية

المتغير الأمريكي يّعد من ابرز المتغيرات والدوافع الخارجية التي تدفع المملكة العربية السعودية، نحو مزيد من التسلح وزيادة الإنفاق العسكري، وفي تصريح واضح لمساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق للشؤون السياسية العسكرية (اندرو شابير) في تعليقه على صفقة أسلحة عام ٢٠١٠ مع السعودية بقوله ((هذه الصفقة لها أهمية هائلة من الناحية الإستراتيجية في المنطقة، إن الصفقة الدفاعية ستدعم الاستقرار الإقليمي وتحسن القدرات الدفاعية لشريك خليجي مهم لدينا علاقات أمنية وثيقة معه ومنذ زمن بعيد... ستعيد الشراكة الإستراتيجية مع السعودية وسترسل رسائل قوية لدول في المنطقة بأننا ملتزمون بدعم شركاتنا وحلفاءنا في الخليج وستزيد من قدرة السعودية على منع التهديدات على

حدودها والبنية التحتية للنفط الأمر الأساس لمصالحنا النفطية)).[٢٦]

إن تحليل هذا التصريح،يشير إلى إن الضغط الأمريكي لإتمام تلك الصفقات تلبية لخدمة ضرورات مصيرية لها علاقة وطيدة بالمصالح الحيوية المشتركة، والتصدي لتهديدات الأمن القومي لكلا البلدين، وأن هناك تناغماً مع تغير هدف جوهري في العلاقة السعودية الأمريكية واحتلال العراق والانسحاب منه، وما ينشئ من فراغ استراتيجي أخل بالتوازن الأمني في المنطقة حيث برز الدور الإقليمي لإيران بشكل بارز .

تعد الولايات المتحدة الأمريكية المورد الرئيس للسلاح للمملكة العربية السعودية.وخلال الفترة من ١٩٥٠-٢٠٠٦م، اشترت السعودية سلاحا ومعدات من الولايات المتحدة بما قيمته (٧٩،٨) مليار دولار، بما يساوي تقريبا خمس ما تصدره الولايات المتحدة لباقي دول العالم. ويتبين من ذلك أهمية السعودية للصناعات العسكرية الأمريكية. وبالمقارنة ،حصلت (إسرائيل) على معونات عسكرية من الولايات المتحدة تصل إلى خمس ميزانية الدفاع (الإسرائيلية).ومن المتوقع أن ترتفع المعونة الأمريكية (لإسرائيل) من (٢،٤) مليار دولار في ٢٠٠٨م إلى (٣،١) مليار دولار في ٢٠١٨م. وعلى المدى البعيد تخطط المملكة العربية السعودية إنفاق ما قيمته (٥٠ــــ ٦٠) مليار دولار لرفع كفاءة نظم السلاح الموجودة في الخدمة،وتحسين نظم القيادة والسيطرة، وزيادة حجم وقدرات وتدريب القوات المسلحة السعودية لرفع قدراتها العسكرية في مواجهة الإرهاب، وحماية الداخل والخارج السعودي.

وبداية يناير ٢٠١٠م ، ركزت الإدارة الأمريكية مع كل من المملكة العربية السعودية ودول الخليج على تقوية دفاعات هذه المنطقة الحساسة عالمياً، وتحديث قدراتها الدفاعية من خلال امدادها بنظم أسلحة حديثة، ومراجعة التخطيط الدفاعي بما يؤدي إلى إعطاء أولوية خاصة لحماية حقوق النفط من إي هجوم خارجي ولا سيما من إيران . ومن اجل الوفاء بأهمية التخطيط الدفاعي القوي والفعال

لتلك المنطقة الحساسة، تقرر زيادة قوة الدفاع البشري الى (٣٠) ألف جندي، وتسليحها وحمايتها بنظم دفاع جوي مضاد للصواريخ،متصلة بمنظومة الدفاع الصاروخي الأمريكي داخل المنطقة وخارجها، والاهتمام بالتدريب المشترك بين القوات السعودية والخليجية، مع التركيز على وسائل التعامل مع القدرات الهجومية الإيرانية.[٢٧] التي صورتها الولايات المتحدة بأنها التهديد الأكبر الذي تواجهه دول الخليج العربية.

وعليه تحاول المملكة العربية السعودية أعادة النظر بعلاقة التابع والمتبوع بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وضرورة أن ترى الولايات المتحدة السعودية كحليف إستراتيجي، وأن النظرة إلى أن السعودية مجرد محمية أمريكية، ومصدر أساس للطاقة ومصدر للتمويل لسد عجز الموازنة والركود الاقتصادي الأمريكي، يجب أن تنهي ويجب أن ينظر لها على إنها شريك لهم في مكافحة الإرهاب.[٢٨]

وفي هذا السياق جاءت الإشادة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للمملكة السعودية في حربها على الإرهاب على لسان وزير خارجيتها الأسبق (كولن باول) الذي هنأ المملكة خلال زيارة قام بها إلى جدة، أواخر تموز/يوليو ٢٠٠٤م في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل) بالقول:"اذكر كم كان السعوديون ملتزمين حين كنت هنا قبل ما يزيد قليلا على العام.. مباشرة في أعقاب الهجوم الرهيب على منطقة المقاولين ،بتعقب الإرهابيين"[٢٩]

وفي ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠م، أبلغت وكالة التعاون الأمني والدفاعي الأمريكية The Defense Security Cooperation (DSCA) الكونغرس بعرض من المملكة العربية السعودية لتزويدها بما قيمته (٦٠،٥) مليار دولار، يشتمل على (٨٤) طائرة مقاتلة طراز F-١٥ و(١٥٠) طائرة هليكوبتر هجومية من أنواع مختلفة.وكان من الواضح إن هذه الصفقة تحمل رسالة الى إيران وعلامة تعكس استعداد دول الخليج

لمواجهة اية تهديدات في المستقبل من خلال امتلاك نظم سلاح حديثة وذات طابع هجومي[٣٠]، وعلى دول الخليج أن تتسلح.وتزيد من إنفاقها العسكري للعب ذلك الدور. فالولايات المتحدة تنتظر أن تلعب السعودية مهمة موازنة النفوذ الإيراني، واحتواء أية قوة إقليمية غير مرغوب بها تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة. إن الولايات المتحدة بعد خوضها لحروب في أفغانستان والعراق أصبحت بحاجة إلى حلفاء مسلحين لتخفيف الأعباء على الولايات المتحدة خاصة ضد خصومها في المنطقة.

ب ـــــ إيران

إن تزايد قدرة إيران وصعود طموحاتها النووية قد فرض على السعودية تعزيز قدراتها العسكرية، وهذا ما ساندته الولايات المتحدة بقوة بما يحقق التوازن المطلوب أو لضبط التوازن من الناحية الإستراتيجية العسكرية في منطقة الخليج. كما أن البرنامج النووي الإيراني وخشيته دول المنطقة بشكل عام قد يدفعها للتسلح لموازنة إيران أو التفوق عليها من ناحية الأسلحة الإستراتيجية. بل المملكة العربية السعودية أعلنت في أكثر من مرة بأنها ستلجأ للتسلح النووي إذا ما استمر البرنامج النووي الإيراني[٣١]، (وقولهم ليس من المنطق أن تمتلك إيران السلاح النووي ونحن لا). إذ يحيط بذلك القول مخاوفات من السعودية ودول الخليج من احتمالات تعرضها لهجوم ليس فقط من إيران، ولكن أيضا من حلفاء إيران في المنطقة مثل حزب الله في لبنان وسوريا، وذلك في حالة إقدام الولايات المتحدة و(إسرائيل) على مهاجمة إيران أو محاولة تدمير قدراتها النووية . وهناك شواهد واضحة تعكس حقيقة منطقة الشرق الأوسط و الخليج على وجه الخصوص سوف تدخل سباق تسلح في مجالات جديدة، مثل الغواصات، وصواريخ الكروز بعيدة المدى، وتقوية قدرات الدفاع ليس فقط في البر، ولكن أيضا في البحر [٣٢].

وكذلك أن سعي المملكة العربية السعودية من خلال إنفاقها العسكري، إلى تحقيق تفوق استراتيجي ولعب دور (القيادة) في المنظومة العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص، لا سيّما بعد

أن حيد دور القدرة العسكرية العراقية إلى حد ما، والتطلع إلى الانفتاح على الدول الإقليمية المهمة وذات الوزن النسبي في المنطقة، واتخذت إجراءات على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مضمار مكافحة الإرهاب. وتعزيز الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية لترسانتها العسكرية، وزيادة إنفاقها العسكري متفاعلة مع محاولات حلف الشمال الأطلسي لضم دول مجلس التعاون الخليجي إلى مبادرة اسطنبول التعاونية (Istabul cooperation Initiative)، عن طريق تقديم عرض لهذه الدول نحو أن التعاون العلمي والإصلاح الدفاعي، وإمكانية التشغيل المتبادل أو التوافق التشغيلي(Interoperability)ومكافحة الإرهاب، وذلك لاحتواء هذه الدول وإبقائها ضمن المنظومة الغربية.(٣٣)

ويؤدي العامل الأمريكي دورا في توازي المخاطر وتقاطع المصالح بين إيران والسعودية، فقد شهدت السنوات السابقة تناغما كبيرا بين السياسات الأمريكية والخليجية في قضايا وموضوعات عديدة، مقابل تنافر وتوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ، ولا سيما في فترات كانت إيران تمثل فيها تهديدا مباشرا لأمن دول مجلس التعاون الخليجي،التي مثلت في المقابل علاقاتها مع الولايات المتحدة رادعا لطموحات إيران الإقليمية.

ج ـــ (إسرائيل)

على اعتبار المملكة العربية السعودية دولة إسلامية وذات ثقل في المنطقة، فهي تعد نفسها مسئولة ومدافعة عن (حق الشعب الفلسطيني) ، سواء من الناحية القومية أو من الناحية الدينية، فقد دافعت عن قضيتهم في المراحل المختلفة. ومن جهة أخرى فان تأثير اللوبي اليهودي الأمريكي من جانب والتزام القيادة السعودية بالتزاماتها الدينية والقومية من جانب أخر وارتباط تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بأمن (إسرائيل) من جانب ثالث(٣٤) ، وبتشجيع من المنظمات الصهيونية العريقة، وتحت غطاء الحرب على الإرهاب ،تقدم الربعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي المحافظين في الكونغرس بما يسمونه"مشروع قانون محاسبة السعودية" وذلك

على غرار قانون محاسبة سورية، حيث تقدم بمشروع القانون (ارلين سيكتور)،وهو جمهوري متخصص في القانون ويوصف بأنه من جبهة المحافظين الجدد، وممن يعلنون تعصبا متشددا لصالح (إسرائيل)،وتم بناء مشروع القانون على مجموعة من الادعاءات وهي[٣٥]:

١. إن السعودية كانت المصدر الرئيس لتمويل تنظيم القاعدة.
٢. إن السعودية هي المصدر الرئيس لتمويل الجماعات الفلسطينية، وان هذا التمويل بلغ أربعة مليارات دولار أمريكي منذ بدأت الانتفاضة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠م.
٣. إن الأموال السعودية تذهب مباشرة إلى عائلات منفذي العمليات (الانتحارية) التفجيرية عقب كل عملية.
٤. إن خمسين في المائة من ميزانية حركة المقاومة الإسلامية "حماس" تأتي من السعودية.
٥. السعودية تمول مؤسسات دينية وتعليمية تخلق الكراهية وعدم التسامح بما يقدم القواعد الإيديولوجية للعنف الديني الموجه ضد الحضارة الغربية.
٦. رفضت السعودية السماح لمحققين أمريكيين باستجواب بعض الإفراد الذين تعتقلهم على خلفية ممارسة (الإرهاب).
٧. تخطو السعودية خطوات محددة في إغلاق المنافذ التي تمول الأنشطة (الإرهابية).
٨. رفضت السعودية قبل وبعد احداث١١ أيلول/سبتمبر التعاون في التحقيقات فيما يخص موضوع (أسامة بن لادن).

وفي هذا السياق نجد إن ولي العهد السعودي سابقا الأمير عبد الله بن عبد العزيز قد دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تراعي مصالحها مع السعودية ومع العرب وان تتوقف عن الانحياز إلى (إسرائيل)، وان تميز ما بين الإرهاب والمقاومة، لان الإرهاب عمل يدينه الدين الإسلامي ويرفضه ولا يسمح على

الإطلاق بممارسته . أما المقاومة فهي عمل مشروع وهذا ما ينطبق حاليا على الشعب الفلسطيني الذي يناضل من اجل إعلان دولته[٣٦] ، من شانه أن يدفع إلى مزيد من التسلح من جانب المملكة العربية السعودية من اجل إقامة التوازن العسكري المطلوب والقادر على المواجهة مع أي تهديد في حدوده الدنيا على الأقل.

فالمملكة العربية السعودية تدرك جيداً أهمية العلاقات العسكرية وصفقات الأسلحة للتقرب من القوى المؤثرة الكبرى والعظمى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي عملت على استغلال ذلك الطموح من جهة والقلق المشروع في بعض جوانبه والخوف المتزايد من تنامي ظاهرة الإرهاب على المستوى العالمي، سبيلاً لزيادة الإنفاق العسكري والعمل على تسليح حلفاءها ركائز الإستراتيجية في مناطق العالم المختلفة ومنها المملكة العربية السعودية.

ومن جهة أخرى فأن الأحداث التغير في اليمن وبروز حركة الحوثين وحراك البحرين الشعبي، تّعد من الدوافع الخارجية لهذا التسلح، فضلاً عن وجود (إسرائيل) وتعاظم قوتها، وأن كان ذلك قد حيد إلى حد ما بعد تحول الصراع العربي (الإسرائيلي) إلى نزاع فلسطيني وخرجت (إسرائيل) من المعادلة الإستراتيجية للصراع مع العرب.وإذا أضفنا إلى ذلك التنافس القطري السعودي الذي أثر في توجهات التسلح، وعلى ضوء معادلات الدولة (القائدة) ومن هو أحق بممارسة دور الدولة القائدة وهذا طموح سعودي لقيادة المنطقة لذا تحاول زيادة ترسانتها العسكرية بغية تحقيق ذلك التفوق.

رابعا:الآثار المترتبة على التسلح والإنفاق العسكري السعودي

هناك جملة أثار ترتبط بالإنفاق العسكري على التسلح والتي تنقسم بالعموم إلى أثار سلبية وأخرى ايجابية :

ا ـــ الآثار السلبية

إن استمرار التسلح والإنفاق العسكري بتلك المعدلات ، يؤكد إلى أن الذهاب إلى الاعتماد على القوة العسكرية أو استخدام القوة، بمعنى اعم يكون في الأغلب على علاقة سلبية مع أنواع القوة الأخرى مثل

قوة قطاع الأعمال والقوة الاجتماعية، وربما سيؤدي إلى بعض التوترات الداخلية[٢٨]، بسبب وجود قوى اجتماعية رافعة لذلك التوجه فضلاً عن زيادة سباق التسلح في المنطقة وخلق بؤر للتوترات أكثر مما هي موجود فعلاً.[٣٧]

إن الإشكالية الكبرى أن المجتمع العربي يتعرض لهذه الأحوال المتأزمة بكل أبعادها، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة إلى المرحلة الجديدة أو العولمة بتسارع غير مسبوق، وبمتغيرات نوعية تحمل في طياتها تحديات غير اعتيادية، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها،إلا بامتلاك اداءة المعرفية والعلمية وهو هدف لا يمكن تحقيقه في ظل استمرار بقاء السيطرة الامبريالية على مقدراتنا عبر تحالف غير مقدس مع أنظمة تابعة واستفحال مظاهر الاستبداد والتخلف من جهة أخرى بما يؤكد ترابط العاملين الخارجي والداخلي ومواجهتها معا في سياق التغير،[٣٨] وكذلك إعاقتها لعملية التحول الديمقراطي وربما إضعاف الاستقرار السياسي ليس فقط على مستوى الإقليم، وإنما كذلك على مستوى الدولة الواحدة وليست السعودية بمعزل عن ذلك.

إن استمرار وتصاعد وتيرة التسلح والإنفاق العسكري المتزايد سيؤدي إلى خسائر في مناحي التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تحتاجها البلدان العربية ومنها المملكة العربية والسعودية، إذ سيؤثر ذلك على ما يّحد من ميزانيات التعليم والصحة إقامة المشاريع الصناعية ذات الطبيعة المدنية،إذ أن العالم الحالي قد شهد مبدأ التحول السريع لمقاييس النفوذ التقليدية من المؤثرات المخصصة إلى نظام أوسع مبني على المقاييس التقنية والإدارية والاقتصادية وهو ما يطلق عليه مجتمعاً اسم القوى الناعمة (Soft power)[٣٩].إذ يجب أن نفهم مايمكن تسميته مؤسس القوة العالمية والتي رتبت أهمية هذه القوى تبعاً لمتغيرات الواقع، وحسب الأولوية لكل قوة فظهرت المدرسة العسكرية والمدرسة الجيوستراتيجية والمدرسة الاقتصادية والمدرسة التقنية المعلوماتية. وهو ما يطلق عليه البعض نظرية دورة القوة (power cycle theory)،

والتي تؤكد على مفهوم القوة النسبية(Relative power) الذي يتجسد من نصيب الدولة من مصادر القوة الشاملة مجتمعة، وهو ما يمثل في تشكيله لجوهر فكرة بنية النظم في العلاقات الدولية.(٤٠)

إذن صفقات التسلح تكون على شكل حزمة أو منظومة متكاملة، وهذا ماسيرهن القرار الاستراتيجي السعودي مستقبلاً، للحكومات السعودية المتعاقبة لاستمرار التعاون مع الولايات المتحدة على الأقل لمدة ١٥-٢٠ سنة مستقلاً ، لأن المملكة ستكون مرهونة للتعامل مع المنظومة الأمنية للولايات المتحدة، وهذا أثرر سلبي طبعاً لاسّيما أن هذا التعاون الأمني سيكون علاقة التابع والمتبوع، لا يمكن تجاهل ما تلعبه هذه الصفقات الأمنية العسكرية من دور بارز في معظم مشتريات الأسلحة وعقود الشركات الأمنية، فضلاً عن تكلفة تواجد قوات أجنبية على الدولة المضيفة.(٤١)

إن جوهر الخلل الأمني هو عدم قدرة السعودية على الدفاع عن نفسها وتأمين ممارستها عسكرياً، الأمر الذي جعل خيار التحالف مع قوى عظمى خياراً استراتيجياً، وإعطاء تلك القوى تسهيلات عسكرية من اجل حماية نفسها، ومما لاشك فيه أن السعودية تواجه تحديات وتهديدات جوهرية في إقليم مضطرب امنياً كما حدث في التدخل العراقي في الكويت ١٩٩٠ وقضية الجزر العربية الثلاث واحتلال إيران المتواصل لها منذ عام ١٩٧١،إلا أن جوهر الخلل يمكن في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا له تأثير سلبي أيّ أن التسلح ليس إلا هدراً للأموال دون حل للمشاكل.

إن فائض العوائد النفطية قد التهمه الإنفاق العسكري، الأمر الذي كان من الممكن أن يجعل السعودية في مصاف الدول الصناعية، وهذا ماتبناه الجيل الثالث من آل سعود الذين وجدوا أن يكون التقدم الاقتصادي ولا سّيما اقتصاد المعلومات هو الأساس في التعامل، وأن تكون السعودية شريك اقتصادي وتجاري، والى حد ما مالي لاشريك عسكري مع الغرب لإدراكهم جيداً، إنها لاتمتلك مؤهلات الشراكة العسكرية يمكن غيرها من أنواع الشركات التجارية والاقتصادية والمالية، فضلاً عن أن وجود القواعد العسكرية والأمنية في المنطقة، .

فضلاً عن كونه تلك الأسلحة تحمل هوايات تلك الدول، والاستخدام المشروط لها، إذ لا تستطيع المملكة العربية السعودية الاستخدام الكامل، وقت ماتشاء لتلك الأسلحة كونها تحمل تقنيات خاصة ومفاتيحها لدى الدول المصدرة لها فقط. لقد ظل هذا النزيف في موارد بلدان مجلس التعاون الخليجي مستمرا حتى في فترات ترشيد الإنفاق التي تتبع تراجع أسعار النفط، لان هذا الإنفاق يمثل غطاء لعملية نهب ثروات هذه المنطقة من قبل أعضاء الأسر الحاكمة في المنطقة.وكما هو حاصل ألان، فان عملية تقليص النفقات تقع على مشروعات التنمية والخدمات التعليمية والصحية، ولا تطال نفقات السلاح أو الأمن. وبحسب الباحثين الغربيين (دافيد هولدن، ريتشارد جونز) في كتابهما "بيت أل سعود"، كانت موازنات الدفاع والحرس الوطني في السعودية لا تتصف بالشفافية، ولا تخضع لأي نوع من المساءلة، مما جعل سلطان بن عبد العزيز أغنى شخص في السعودية، وكان أخوه فهد، كما تذكر بعض المصادر، يأخذ منه نسبة ٤٠٪ من صفقات السلاح[٤٢]

إن هذا الإنفاق العسكري لم يحقق الأمن، بل انه أدى إلى توتر المنطقة، وازدياد احتمالات وحالات الحرب، وأصبحت هذه البلدان في دائرة مفرغة ومدمرة، تبدأ بإنتاج غير عقلاني للنفط، يقود إلى مبالغ طائلة ينفق جزء كبير منها على السلاح الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من التوترات. وهكذا تستمر هذه الحلقة المفرغة من تدمير ثروات المنطقة، وتحطيم بنيتها الأساسية. ولكن المتأمل لهذه الواقع يرى أن الأسر الحاكمة لا تخسر من هذه الكوارث، والغرب لا يخسر كذلك، لان جل التكاليف تتحملها شعوب المنطقة، والأجيال القادمة التي هدرت ثرواتها، وظلت تعاني التخلف والفقر[٤٣].

ومن الآثار السلبية الأن وعلى المدى الطويل سيؤدي إلى تضخم وزيادة مشاكل ميزان المدفوعات، وأن عدم الاستقرار الاقتصادي سيؤدي حتماً إلى عدم استقرار سياسي لاحق عليه.

إن هذه الأموال التي تتفق كان يمكن استخدامها بصيغة دبلوماسية المساعدات الأجنبية للدول الأخرى (حالة حال اليابان)، من أجل كسب

نفوذ سياسي يكون أجدى نفعاً من إنفاق عسكري لم يتحول القوة العسكرية إلى قدرة عسكرية، وكما نعرف فزيائياً إن القوة عبارة عن محتوى جامد،إما القدرة فهي الموظفة أو القوة في حالة الحركة.

القدرة =الشغل × الزمن

القدرة =القوة× الإزاحة × الزمن

إي يجب أن يكون هناك نقلة أيّ(ز) إزاحة على مستوى الأداء السياسي، وهذا أما لم نلاحظه فضلاً عن انه رغم كل المتغيرات العسكرية والمواد الأخرى، نرى أن القوة لايمكن أن تتوافر بقدرة وهذا ما أثبتته أحداث أب ١٩٩٠.

وهناك أثر سلبي أخر على حركة الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال، فأن المزيد من التسلح يعطي انطباعات عن حالة التوتر وحالة عدم الاستقرار في المنطقة، وهذا سيؤدي إلى تقليل حجم الاستثمار وحجم حركة السياحة.

٢ــ الآثار الإيجابية

إن التسلح السعودي سيؤدي إلى تحقيق نوع من توازن القوى في المنطقة في مقابل تطور القوى الإقليمية الأخرى (كــإسرائيل) وتركيا وإيران، مما يؤدي إلى تعدد مراكز القوى في هذه المنطقة وهذا يوسع حرية الحركة في التحالفات للدول الصغيرة أو القوى الضعيفة.

فالمملكة العربية السعودية ترى أن زيادة قدراتها العسكرية يضمن لها التفوق الاستراتيجي وقيادة المنطقة، فالأقوى عسكرياً هو من يقود في حالة اختلال التوازن للقوى فأن القوة الأقدر عسكرياً ستعمل على إعادة التوازن، ولذلك لا مجال إلا أن تترك القيادة للقوى الأكبر عسكرياً.

إن القوة العسكرية المتنامية ستؤدي إلى حماية الموارد الاقتصادية المتعاظمة للمملكة العربية السعودية، فضلاً عن تعزيز قدراتها الأمنية والعسكرية في حربها ضد المنظمات المسلحة، وقد أكد ذلك الجنرال "بترايوس" القائد السابق للقيادة الوسطى الأمريكية ((إن الحرب على الإرهاب تمتد لمدة عشرة سنوات إلى عشرين عاماً، وأن

منطقة الخليج سوف تكون إحدى الساحات الرئيسية لهذه الحرب)).[٤٤]

وأن هناك إسهامات ملحوظة للمؤسسة العسكرية في الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى انخراط المؤسسة العسكرية في الاقتصاد القومي من خلال ممارسة أنشطة إنتاجية وخدمية، تم توظيف أرباحها في دعم الموازنة العسكرية[٤٥]. إذا وكما بينا سابقاً أن عمليات التسلح وصفقات الأسلحة أدت إلى عمليات تصنيع بعض أجزاء تلك الأسلحة في المملكة العربية السعودية، مما أدى عمليات تعزز الاقتصاد القومي للملكة العربية السعودية على الأقل من الناحية النظرية.

وهناك من يرى أن الإنفاق العسكري يحقق الأمن الذي يسمح للاستثمارات الأجنبية بأن تنشط الاقتصاد السعودي ، ومن جهة أخرى فأن الإنفاق العسكري والتسلح، يؤدي إلى زيادة نشاطات البحث والتطوير، وان كان هذا الأمر لا يصح دائماً أي عدم وجود نظرية سلمية حول العلاقة التبادلية (Trade-offs) بين الإنفاق العسكري والنمو[٤٦].

وكذلك الرغبة في التفوق التي يعضدها زيادة التسلح كضرورة دفاعية، فضلا عن إن زيادة التسلح والإنفاق العسكري السعودي يحقق نوع من تقليل الضغط السياسي على المملكة من القوى الإقليمية الأخرى، إما من الناحية الاجتماعية فأن زيادة التسلح والإنفاق العسكري يؤدي إلى توسع جيش البلد، مما يؤدي إلى جعله البؤرة التي يظهر بها مختلف أبناء المجتمع باختلاف أعراقهم وأطيافهم بمعنى هو تعبير عن هوية وطنية جمعية .

خامسا: الخاتمة

في ظل الصراع المستمر، فضلاً عن بروز مصادر جديدة للتوتر الدولي، ورغم ذلك فأن النظرة للوضع الأمني الدولي اخذ في التغير بصورة جذرية،إن لم يّعد ينظر إلى الآمن من زاوية العسكرية فحسب، وإنما أصبح نسيجاً معقداً من عناصر اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويعد التصدي للقضايا الأساسية المترابطة معاً في كل هذه المجالات

إجراء ضرورياً من أجل تخفيف التوترات العالمية والإقليمية على حد سواء.

وعليه يجب أن يكون هناك جهود مضاعفة، لإتباع سياسات وبرامج لنزاع الطابع العسكري تكون واقعية وجيدة التنظيم ومتضافرة، وعندئذ فقط سيقل الإنفاق العسكري وتتلاشى دوافع التسلح المفرط، وبما أن هذه الأمور حقبة التحقيق وفي ضوء قراءة المتغيرات الداخلية والخارجية الدافعة نحو التسلح والإنفاق العسكري، نجد أن المملكة العربية السعودية سوف تستمر بمزيد من التسلح وستستمر الزيادة في الإنفاق العسكري، وذلك بفعل الضغوط الخارجية ولا سّيما الأمريكية فيها متفاعلاً مع حاجة داخلية حكومية سعودية لدعم الاستقرار الداخلي أو السيطرة الداخلية، والقبض على دفة الحكم بقوة، فضلاً عن معالجة التوترات الإقليمية مثل مشكلة الحوثين والبحرين، وما يحدث من تحولات في مصر فضلاً عن استمرار الهاجس الأمني من إيران ورغبة السعودية في لعب دور محوري.

ونجد أن توجهات التسلح السعودي متجهة نحو مزيد من الأسلحة المتعلقة بالدفاعات الجوية والرادات،إيّ الأجهزة المتعلقة بالاستخبارات وفي ظل تنامي الموارد المالية السعودية من جراء عوائد النفط، سيستمر ارتفاع الإنفاق العسكري بشكل كبير، حتى وأن بقيت تسميته من الناتج القومي الإجمالي تتراوح مابين(٨,٥٪ و ١١,٥٪) وفق ما ذكر في البحث.

([١]) انظر تفصيلا ذلك منعم خميس مخلف، سياسات التسلح النووي للقوى الكبرى ومستقبل الهرمية الدولية- دراسة مقارنة لنماذج مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين، ٢٠٠٤،ص٢ومابعدها.

([٢]) هانز مور غنثاو، السياسية بين الأمم-الصراع من اجل السلطان والسلام، تعريب خيري حماو،ج٣، الدار القومية للطباعة والنشر،القاهرة، ١٩٦٥، ص٤١.

([٣]) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية ،شركة إياد للطباعة الفنية،بغداد، ١٩٨٧،ص١٢١.

(٤) in robent t.ara and ، arms races-prereq ujtey and ruslut، Samml p.huwhngton(، boston company press،others (editors international politics and foreign policy ، p398.، 1971،boston

(٥))نقلا عن عدنان فرحان الجوراني، الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية ،الحوار المتمدن، العدد٣٣٨٩،خ٢٠١١/٧/٦، منشور www.google.com

(٦)) المصدر نفسه، وكذلك انظر رضا حماد، جيوش تلتهم قواتنا،www.islmolineinet/arabic/econmic/2003/shtm.

(٧) جلال كداوي،الإنفاق العسكري الإسرائيلي ١٩٥٦-١٩٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٩٧،ص٣٨.

(٨) انظر د.منعم خميس مخلف ، دور الإرشاد التربوي والأكاديمي وأثره في تهذيب سلوكية الطلبة الجامعات أنموذجا ،مجموعة محاضرات ألقيت على أعضاء لجان الإرشاد التربوي والأكاديمي في جامعة بغداد ، قاعة ابن سينا ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، تشرين الثاني ٢٠١٢.

(٩) انظر احمد نوري النعيمي، البنيوية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٦،بغداد، ٢٠١٣، ص٤٣.

(١٠) منعم خميس، قوى التغير العالمية وأثرها في ضبط الانتشار النووي- التغير في الهيكلية الدولية أنموذجا- أطروحة دكتورا،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠١٠،ص٦١-٦٢.

(١١)) Stockholm، military balance 2012، international institute for strategic studies ، p20.،sipine

(١٢) انظر تصريحات السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة تركي فيصل ، خمس أعمال ، منتدى امني في الرياض، وكالة الأنباء العالمية، انتربريس في النشرة العربية، على الموقعwww.google.com.

(١٣) strategic ، taminy the nedt set to strategiz weapons threat،henry d.sokolski p4.، 2006، washinton،studies institute

(١٤) محمد قدري سعيد، صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية،العدد(١٨٤)، القاهرة،جمهورية مصر العربية،ابريل ٢٠١١م، ص١٠٧.

(١٥) نفس المصدر السابق، ص١٠٨.

(١٦)) منعم خميس مخلف، سياسة التسلح النووي، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(١٧) in arms races، military pority-political and military détente، max schmidit(، London، macmillian press ld ،dived caltron cediter . 1982.p32.،

(١٨)دانا علي صالح البرزنجي،السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية،العراق،٢٠٠٩م ص ١١٠.

(١٩) مثروك الفالح، العنف والإصلاح الدستوري في السعودية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٨، السنة السابعة والعشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٣.

(٢٠) صالح بن بكر الطيار، الإصلاحات العربية والتحديات الدولية(السعودية نموذجا)، ط١،مركز الدراسات العربي–الأوربي،دار بلال لطباعة والنشر ،بيروت،٢٠٠٥م،ص٢٤٥.

(٢١) نفس المصدر السابق ، ص٢٥٨.

(٢٢) شاوية فتحي إبراهيم، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي، دراسة تحليلية في الاتجاهات النظرية المعاصرة، مجلة النهضة العدد ٤، المجلد السابع، أكتوبر ٢٠٠٦،ص٤٢.

(٢٣) محمد عبد الله، دور المؤسسة العسكرية في التنمية واثره على التحول السياسي، بحث منشور على موقعwww.google.com، وكذلك انظر Ayesha siddiqa ، inside pakistans military–econmy، pluto incpress، London، 2007.، p–p1–4.

(٢٤) انظر رياض قهوجي، مدير مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري، الأبعاد الأمنية والعسكرية لصفقات التسلح العربية، مقابلة على قناة الجزيرة، ٢٠١٠/٩/٣٢، منشور على موقع الجزيرة.

(٢٥) هانز مورغنثاو، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٦.

(٢٦) نبيل نايلي، التسلح النووي السعودي، هل هي مرحلة مراجعة المسلمات الإستراتيجية، بحث منشور على موقع www.google.com

(٢٧) محمد قدري سعيد، صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

(٢٨) حسين حافظ وهيب، العلاقات الأمريكية الإيرانية وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي، مجلة دراسات دولية العدد ٣٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،٢٠٠٨،ص٤٠.

(٢٩) صالح بن بكر الطيار، الإصلاحات العربية والتحديات الدولية(السعودية نموذجا)،مصدر سبق ذكره،ص٢٥٣.

(٣٠) نفس المصدر السابق،ص٢٥٤.

(٣١) حسين حافظ وهيب، العلاقات الأمريكية الإيرانية وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي، مصدر سبق ذكره،ص٤٠.

(٣٢) محمد قدري سعيد، صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

(٣٣) راجع تقرير حسن حسن، المزايا العسكرية ٢٠٠٦،٢٠٠٥ كتب وقراءات مجلة المستقبل العربي، العدد٣٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٦،ص١٣٨، مراجعة كتاب: the militqry ،iiss 2005/2006 balace ،iiss ،londone 2005.،

(٣٤) دانا علي صالح البرزنجي،مصدر سبق ذكره ،ص ١١٤.

([٣٥]) صالح بن بكر الطيار، الاصلاحات العربية والتحديات الدولية(السعودية نموذجا)، مصدر سبق ذكره ،ص٢٣١.

([٣٦]) د.صالح بن بكر الطيار، الإصلاحات العربية والتحديات الدولية(السعودية نموذجا)، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٩-٢٣٠.

([٣٧]) اليسون جي كي بايلز، الأمن العالمي في عام ٢٠٠٥ ودوروس العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٣، السنة الثامنة والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٤.

([٣٨]) غازي الصوراني، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ نحو إقامة مجتمع المعرفة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٥٨.

([٣٩]) سنجانا جوشي، المناخ الأمني في شرق أسيا، دراسات عالمية، العدد١٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، بلا تاريخ، ص٧.

([٤٠]) راجع تفصيلا منعم خميس مخلف، سياسة التسلح النووي، مصدر سبق ذكره، وخصوصا ص١٥-٣٥.

([٤١]) احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي، دور القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧١، القاهرة، يناير ٢٠٠٨،ص٨.

([٤٢]) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط/فبراير ٢٠١١م، ص ٢٤٦.

([٤٣]) نفس المصدر، ص ٢٤٧.

([٤٤]) anthomy conde، man، opict، p6.

([٤٥]) محمد عبد الله يونس، مصدر سبق ذكره،ص٤.

([٤٦]) لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، جبران في عالم واحد، ترجمة مجموعم من المترجمين، مراجعة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ١٩٩٥، ص١٤١.

المصادر:

أولا :الكتب

١. **جلال كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي ١٩٥٦-١٩٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٩٧.**
٢. **سنجانا جوشي، المناخ الأمني في شرق أسيا، دراسات عالمية، العدد١٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، بلا تاريخ.**
٣. **كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية ،شركة إياد للطباعة الفنية،بغداد، ١٩٨٧.**

٤. لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد، ترجمة مجموعم من المترجمين، مراجعة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ١٩٩٥.

٥. هانز مور غنثاو، السياسية بين الأمم-الصراع من اجل السلطان والسلام، تعريب خيري حماو،ج٣، الدار القومية للطباعة والنشر،القاهرة، ١٩٦٥.

ثانيا: المجلات

١. د.احمد نوري النعيمي، البنيوية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٦،بغداد، ٢٠١٣.

٢. د.احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي، دور القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧١، القاهرة، يناير ٢٠٠٨.

٣. جون غيرشمان، أمريكا أمنة في عالم امن، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٠، السنة ٢٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٤.

٤. د.حسين حافظ وهيب، العلاقات الأمريكية الإيرانية وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي، مجلة دراسات دولية العدد ٣٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،٢٠٠٨.

٥. حسن حسن، المزايا العسكرية ٢٠٠٦،٢٠٠٥ كتب وقراءات مجلة المستقبل العربي، العدد٣٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٦،ص١٣٨، مراجعة كتاب: iiss،the militqry balace 2005/2006، londone،iiss، 2005..

٦. شاوية فتحي إبراهيم، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي، كتاب تحليلية في الاتجاهات النظرية المعاصرة، مجلة النهضة العدد ٤، المجلد السابع، أكتوبر ٢٠٠٦.

٧. اليسون جي كي بايلز، الأمن العالمي في عام ٢٠٠٥ ودروس العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٣، السنة الثامنة والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

٨. غازي الصوراني، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ نحو إقامة مجتمع المعرفة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٩. متروك الفالح، العنف والإصلاح الدستوري في السعودية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٨، السنة السابعة والعشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ٢٠٠٤.

ثالثا :مصادر اللغة الانكليزية

1. Samml p.huwhngton، arms races-prereq ujtey and ruslut، in robent t.ara and others (editors international politics and foreign policy، boston company press، boston، 1971.
2. international institute for strategic studies، military balance 2012، Stockholm، sipine،
3. henry d.sokolski، taminy the nedt set to strategiz weapons threat، strategic studies institute، washinton، 2006.
4. max schmidit، military pority-political and military détente، in arms races، dived caltron cediter، macmillian press ld ، London،. 1982.p32.

رابعا: مصادر الانترنيت

١. تركي فيصل خمس أعمال ،منتدى امني في الرياض، وكالة الأنباء العالمية، انتربريس في النشرة العربية، على الموقعwww.google.com.
٢. رياض قهوجي، مدير مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري، الأبعاد الأمنية والعسكرية لصفقات التسلح العربية، مقابلة على قناة الجزيرة، ٢٠١٠/٩/٣٢، منشور على موقع الجزيرة.
٣. عبد الرحمن العتيبي، الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظره تحليلية، موقع www.google.com.
٤. عدنان فرحان الجوراني، الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية ،الحوار المتمدن، العدد٣٣٨٩،خ٢٠١١/٧/٦، منشور www.google.com
٥. محمد عبد الله، دور المؤسسة العسكرية في التنمية وأثره على التحول السياسي، بحث منشر على موقعwww.google.com
٦. مركز قضايا الخليج للدراسات الإستراتيجية، ملفات ما بعد الانسحاب من العراق، التعاون الأمني السعودي، منشور على موقع-www.qulfiss.com net/mp
٧. نبيل نايلي، التسلح النووي السعودي، هل هي مرحلة مراجعة المسلمات الإستراتيجية، بحث منشور على موقع www.google.com